

وفي العصر الحديث درست المغالطات الحجاجية، من نواحي عديدة، لعل من أبرزها دراسات تيار ما يسمى بالتفكير النقدي Critical Thinking، في أمريكا، والذي عمل على "رسم الحدود بين مسلكين في الاستدلال والاحتجاج للرأي: مسلك أول يكون فيه الاستدلال منتجا لأنه يصدر عن نية حسنة، وينأى من ثم عن المغالطة والخداع، ومسلك ثان، هم أصحابه الإيقاع بالآخر وحمله على الإذعان، حتى إن اقتضى ذلك تضليله ومخادعته ... [ولذلك فقد] كان من أبرز أهدافه إنشاء نماذج تعليمية تعمل على إشاعة التفكير النقدي وتنميته عند المتعلمين، ومدّهم بطرائق تحليلية، حتى يتمكنوا حسّا نقديا يمكنهم من إعمال عقولهم إعمالا نقديا في مختلف المسائل التي تعرض عليهم في حياتهم اليومية"¹.

ومن هؤلاء: دوجلاس والتون (Douglas W.) في كتابه: النظرية التداولية للمغالطة (A Pragmatic Theory of Fallacy, 1995)، وجون وودس (John W.) في كتابه: الحجاج: منطق المغالطات (Argument: The Logic of fallacies, 1982)، وشارلز هامبلن (Charles H.) في كتابه: المغالطات (Falacies, 1970).

ولكن ما هي أبرز المغالطات الحجاجية؟

سنعرض فيما يلي طائفة صغيرة من المغالطات الحجاجية، وهي طائفة نقدمها على سبيل التمثيل لا الحصر، وإلا فإن أنواع المغالطات تتعدد بصور لا نهائية، ولا يمكن حصرها بحال، وهي تتجلى في أشكال غاية في التعقيد والمراوغة.

مغالطة المصادرة على المطلوب

ومن أبرز المغالطات التي تتكرر بصورة دورية، ما يسميه علماء المنطق بمغالطة المصادرة على المطلوب، وهي أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد إنتاجه. بمعنى أنك "تفترض صحة القضية التي تريد البرهنة عليها، وتضعها بشكل صريح أو ضمني في إحدى مقدمات الاستدلال. وأنت بذلك تجعل النتيجة مقدمة، وتجعل المشكلة حلا، وتجعل الدعوى دليلا. وهو ضرب من الحجة الدائرية arguing in a circle. والاستدلال الدائري ليس مغالطا في صميمه، ولكنه يغدو كذلك حيثما استخدم لكي يموه على فشل في حمل عبء البرهان. وتنجم المشكلة حيثما كانت النتيجة المراد إثباتها مفترضة أصلا داخل المقدمات التي يتعين على الخصم أن يسلم بها ويبدأ منها"². وقد انتبه إليها علماء العرب القدامى بصورة مطابقة لما هو متعارف عليه اليوم. وقد رصدتها التهانوي في معجمه قائلا: هي "عند أهل النظر، تطلق على قسم من الخطأ في البرهان لخطأ مادته من جهة المعنى، هي جعل

¹ حاتم عبيد: منزلة العواطف في نظريات الحجاج، مجلة عالم الفكر، المجلد 40، 2011، ص 245.

² عادل مصطفى: المغالطات المنطقية، ص 25.

النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان، بتغيير ما، وإنما اعتبر التغيير بوجه ما ليقع الالتباس، كقولنا هذه نقلة، وكل نقلة حركة، فهذه حركة، فالصغرى ههنا عين النتيجة¹.

وإذن فمن المفترض أن يكون البرهان أبين مما يراد البرهنة عليه. وذلك هو الأصل. وإلا، فإن كان هناك اختلاف حول قضية ما، فمن الطبيعي أن يرتدّ الحجاج إلى قضية لا خلاف عليها، لتكون بمثابة الأرضية المشتركة التي يصح الوقوف عليها.

والمصادرة، لدقتها، قد تخفى على حدّاق المتكلمين؛ لأنها "تتلون ... بألوان كثيرة وتتخذ أشكالاً متعددة، وتجيد التخفي أحياناً في هيئة يتعذر كشفها إلا على المنطقي الخبير"². وقد حدثت بالفعل مع أرسطو، وهو أب المنطق الصوري من غير منازع، وقع فيها حين استنتج أن الأرض هي مركز الكون، بناء على احتجاج معكوس، وبقي تصوّره هذا سائداً إلى بدايات العصر الحديث. وذلك أنه افترض أن الأجسام الثقيلة تميل إلى مركز الأرض، والخفيفة تبتعد عنه، والتجربة تعلمنا أن الأجسام الثقيلة تميل فعلاً إلى مركز الأرض، وإذن فمركز الأرض هو مركز العالم. يقول بدوي: "إن المقدمة الكبرى هنا فيها مصادرة على المطلوب، فإن التجربة تدلنا حقاً على أن الأجسام الثقيلة تميل إلى مركز الأرض، والخفيفة تبتعد عنه، ولكن من أين يقول لنا أرسطو إنها تميل إلى مركز العالم، إذا لم يكن يفترض أن مركز الأرض هو بعينه مركز العالم؟ وهذا هو المطلوب البرهنة عليه"³.

وفي الدراسات المتعلقة بإعجاز القرآن الكريم، نجد مثل هذه المغالطات عند العجز عن البرهنة على فكرة بعينها، أو القصور عن إيجاد الشاهد والدليل على ما يذهب إليه المتكلم، كما حدث مع الرافعي عندما فحص دعوى إعجاز القرآن، وتبع تاريخها الطويل، وانتهى إلى رأي عبد القاهر الجرجاني في «النظم». وأعلن هذه النتيجة الغريبة: "ومحصل هذا المذهب أن الإعجاز في القرآن كله، لأن القرآن كله معجز.. وهو معجز لأنه معجز.."⁴.

إن هذا النوع من المغالطات يُبين بوضوح مجموعة من المسائل: يبين أولاً كيفية عمل العقل البشري، ففي الأغلب الأعم ينطلق المتكلم من قناعات مُضمرة، هي بالنسبة إليه مسلمات لا نقاش فيها، ومن ثمّ فهو يعمد، إلى تبريرها، لا إلى بنائها، وذلك بالانطلاق من النتيجة صوب بناء المقدمات، وليس العكس، كما يفترضه المنطق السليم. وعليه، فلو لم يكن أرسطو على قناعة تامة أن الأرض هي مركز الكون، لما كان له أن يبني مثل هذه الحجة المعكوسة. ولو لم يكن الرافعي على قناعة تامة بإعجاز القرآن، لما استدل على القضية بنفسها.

ومن جهة ثانية، فإن الكلام في الواقع الحي يختلف جداً عما هو عليه في علم المنطق. إن الواقع اللغوي الحي هو على درجة كبيرة جداً من التعقيد، يجعل منا ننتبه إلى أن اللغة هي في حد ذاتها شبكة منطقية قائمة بذاتها.

¹ التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي درجوج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج2، ص 1554.

² عادل مصطفى: المغالطات المنطقية، ص 26.

³ عبد الرحمان بدوي: المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط5، ص 244.

⁴ مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب اللبناني، ط5، 1999، ج2، ص 148.

ولذلك فمن المناسب أن نتكلم عن منطق اللغة لا عن لغة المنطق، أو ما يسميه بعض الباحثين بالمنطق الطبيعي La logique naturelle، في مقابل المنطق الصوري والرياضي¹.

مغالطة الحجاج بسلطان القوة

ومن أشيع أساليب المغالطة الحجاج بسلطان القوة. وهذا الأسلوب يصادر أول ما يصادر حق الاعتراض، الذي هو حق مؤسس لمشروعية الخطاب، كما ذهب إلى ذلك طه عبد الرحمان. بل هو يصادر الحق في الاختلاف، ويصادر حق الاستقلال في النظر. إنه بكل بساطة « يُعدم » الآخر إعداما نهائيا. ولا يرضى إلا بالوحدانية، التي هي ليست من صفات البشر على الإطلاق. وفي القرآن الكريم يقول فرعون: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص 38]، بصيغة الحسم، والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على إغلاق الحوار بصورة باتّة ونهائية. ونجد في تفسير الرازي تحليلا دقيقا لهذه المغالطة، نلخصه كالتالي:

يقول الرازي: " اعلم أن فرعون، كانت عادته، متى ظهرت حجة موسى، أن يتعلق في دفع تلك الحجة بشبهة يروجها على أغمار قومه ... [أما] قوله: « مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي »، [ف] هذا في الحقيقة يشتمل على كلامين: أحدهما: نفي إله غيره، والثاني: إثبات إلهية نفسه.

فأما الأول فقد كان اعتماده على أن ما لا دليل عليه لم يجز إثباته، أما أنه لا دليل عليه، فلأن هذه الكواكب والأفلاك كافية في اختلاف أحوال هذا العالم السفلي فلا حاجة إلى إثبات صانع، وأما أن ما لا دليل عليه لم يجز إثباته فالأمر فيه ظاهر. واعلم أن المقدمة الأولى كاذبة، فإننا لا نسلم أنه لا دليل على وجود الصانع، وذلك لأننا إذا عرفنا بالدليل حدوث الأجسام عرفنا حدوث الأفلاك والكواكب، وعرفنا بالضرورة أن المحدث لا بدّ له من محدث فحينئذ نعرف بالدليل أن هذا العالم له صانع ... وإن فرعون لم يقطع بالنفي، بل قال لا دليل عليه فلا أثبتته بل أظنه كاذباً في دعواه ...

أما الثاني وهو إثباته إلهية نفسه، فاعلم أنه ليس المراد منه أنه كان يدعي كونه خالقاً للسموات والأرض والبحار والجبال وخالقاً لذوات الناس وصفاتهم، فإن العلم بامتناع ذلك من أوائل العقول فالشك فيه يقتضي زوال العقل، بل الإله هو المعبود فالرجل كان ينفي الصانع ويقول لا تكليف على الناس إلا أن يطيعوا ملكهم وينقادوا لأمره، فهذا هو المراد من ادعائه الإلهية لا ما ظنه الجمهور من ادعائه كونه خالقاً للسماء والأرض².

وأنت ترى ما في هذا التحليل من دقة وعمق، وهو يركز أول ما يركز على فضح هذا النوع من المغالطات، وتفكيكه إلى وحداته الصغرى، من أجل كشف زيفه من الوجهة الحجاجية. إلا أن ما نريد أن نلفت إليه النظر، هو استغلال المتكلم سلطان القوة استغلالاً بشعاً من أجل إرساء قناعات لا يؤيدها المنطق البرهاني. وأنت تلاحظ

¹ أبو بكر العزاوي: اللغة والمنطق، طوب برس، الرباط، دط، 2014، ص 30.

² فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981، ج 24، ص 252.

أيضا كيف أن الرازي تفتن إلى أن هذه الدعوى، لم تكن في جوهرها من أجل إثبات دعوى الألوهية حقيقة، ولكنها كانت لإثبات وجوب الطاعة للسلطان والانقياد لأمره. ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى أن جوهر الأغلوطة الحجاجية، هو أنها لا تبني بناء برهانيا طبيعيا، بحيث يتم الانتقال من المقدمات إلى النتائج، انتقالا طبيعيا، ولكن بالعكس يتم تحديد الهدف والغاية، ثم قبولية المقدمات حسب هذه النتيجة.

وفي مثال آخر، يتكرر هذا النوع من الحجاج المغالطي مع زياد بن أبيه والي البصرة في بداية العصر الأموي، عندما ألقى على العراقيين تلك الخطبة التي سماها المؤرخون: البتراء، وأثبتها الجاحظ في البيان والتبيين. قال زياد "إني أقسم بالله لأخذن الولي بالمولى، والمقيم بالطاعن، والمقبل بالمدير، والمطيع بالعاصي، والصحيح منكم في نفسه بالسقيم، حتى يلقي الرجل منكم أخاه فيقول: انجُ سعد فقد هلك سعيد ... أيها الناس، إنا أصبحنا لكم ساسة وعنكم زادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا، ولكم علينا العدل فيما وُلينا"¹. فانظر إليه كيف يحتج بسلطان القوة، ليصل إلى إقناع مخاطبيه بوجوب الطاعة، والاستكانة لإرادة الحاكم، من حيث هو محق فيما يذهب إليه أو غير محق.

ومن الوجهة النفسية، تدل مغالطة الحجاج بسلطان القوة على نرجسية متورمة جدا، لا تؤمن بالاختلاف، ولا بتعدد وجهات النظر. وهذا ما يخرج الحوار من دائرة الممكن إلى مزالق العنف، كما يرى محمد العمري، حيث "يصادر أحد الطرفين حق الآخر في المعرفة أو النظر أو الاعتبار وهو أخطر الانزلاقات، لكونه يضرب المبدأ"². ويؤكد من جهة أخرى ما قلناه من أن الأغلوطة الحجاجية تتجاوز المنطق لتتأسس على العاطفة، التي تكون الرغبة جوهرها.

مغالطة الحجاج بالسلطة

تتنوع أشكال السلطة في حياة الإنسان. وهي تمارس في لا وعيه ضغطا رهيبا يحول دون اعتبار الأشياء اعتبارا مجردا، والقصور الطبيعي الذاتي للفرد عن الإحاطة علما بكل شيء، يحمله مضطرا إلى أن يصل علمه بعلوم غيره من الأفراد، أو الهيئات، أو العلماء، أو الأجداد، أو غيرهم، من حيث تكون هذه الأصناف موضع ثقة لديه. وهنا مكنم الخطر، فقد تكون هذه الأصناف، التي ذكرناها، وغيرها، متصفة فعلا بما يزعم لها المحاجج من صفات العلم والخبرة والمصداقية. وهنا تكون هذه الدعائم معززا للمضمون الحجاجي لدى المدعي. ولكن في الوقت نفسه قد تكون على غير ما يزعم لها المحاجج من علم وخبرة ومصداقية، أو قد تكون فعلا ذات علم ومصداقية وخبرة، ولكن اجتهداها في ذلك الموضع غير موفق وغير صائب، فيكون هنالك السقوط في مأزق المغالطة بالسلطة. وعليه تكون المحاججة بالسلطة قائمة دائما وأبدا مقام الارتياح من قبل المخاطب.

¹ عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، ج2، ص 63-64.

² محمد العمري: دائرة الحوار وأساليب المغالطة، إفريقيا الشرق، بيروت والدار البيضاء، دط، 2002، ص 14.

وعلى سبيل المثال، فإن الذي حمل عبد القاهر على صياغة نظريته حول النظم، هو تفشي القول ببلاغة الكلام بناء على فصاحة الكلمة المفردة، أعني اعتماد هذا الرأي من قبل علماء لهم صيت ومكانة، وتفشي بينهم. حتى صارت مراجعة هذا الرأي، فضلاً عن معارضته، تقع موقع التهمة، ما حمّله على أن يقول: "واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة في أنواع من العلوم، غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته، وفشا وظهر، وكثر الناقلون له والمشيّدون بذكره، صار ترك النظر فيه سنة، والتقليد ديناً. ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم وخاصته والممارسون له، والذين هم خلقاء أن يعرفوا وجه الغلط والخطأ فيه، لو أنهم نظروا فيه، كالأجانب الذين ليسوا من أهله، في قبوله والعمل به والركون إليه. ووجدتهم قد أعطوه مقاديرهم، وألّانوا له جانبهم ... وكم من خطأ ظاهر ورأي فاسد حظي بهذا السبب عند الناس، حتى بؤأوه أخص موضع من قلوبهم، ومنحوه المحبة الصادقة من نفوسهم، وعطفوا عليه عطف الأم على واحدتها. وكم من داء دوي قد استحکم بهذه العلة، حتى أعيا علاجه، حتى بعل به الطبيب"¹.

وإذن، لم تمنع سلطة هؤلاء العلماء عبد القاهر من أن يراجع القضية برمّتها، ويخرج بدلائل الإعجاز، مبرهنها ومحاججا عن تصوره فيما يخص السرّ في بلاغة القول، ولو أنه ركن إلى احتجاج خصومه بسلطة العلماء وأسمائهم الفخمة لما وصل إلى شيء.

كذلك فعل عمرو شريف في مناقشته لقضية الإلحاد من منظور علمي بحث، عندما ناقش طائفة كبيرة من كبار العلماء حول هذه القضية، ولم تمنعه ضخامة الأسماء التي تبنت الإلحاد من المراجعة والبحث والتقصي، وعندما وصل إلى ستيفن هوكينغ قال: "عندما يتبنّى هوكينغ أن الكون أنشأ نفسه من عدم، فقد وقع في مغالطة علمية وعقلية كبيرة. فراهي يعني أن شيئاً لم يوجد بعدد قادر على إيجاد ذاته. إن اللامنتطقية تظل لا منطقية، حتى وإن صدرت عن عالم عالمي شهير"². فانظر إلى الدقة في النفاذ إلى حجة خصمه ليوهنا، فاللامنتطقية تظل لا منطقية حتى وإن صدرت عن عالم عالمي مشهور، أي أن الاحتجاج بالسلطة مغالطة شائعة بين المتخاصمين في كل وقت وحين. وكل احتجاج برهاني، يقوم أول ما يقوم على الكشف عن زيف هذا النوع من المغالطات.

وإذن متى يكون الاحتكام إلى السلطة من المغالطات المنطقية³؟

1. إذا كان الاحتكام إلى السلطة غير ضروري، كأن يخضع الأمر إلى الملاحظة أو الحساب، فهما أعلى يقينا ويجبّان أي سلطة. (...).

2. إذا كانت الدعوى خارج مجال الشخص الذي يحتكم إليه كسلطة. (...).

¹ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط3، 1992، ص 464.

² عمرو شريف: خرافة الإلحاد، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2014، ص 363.

³ انظر عمرو شريف: حادي العقول، نور للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017، ص 324.

3. إذا كان هناك خلاف بين الخبراء في المسألة لمعينة. ففي هذه الحالة تكون الدعوى ونقيضها مدعومتين برأي بعض الخبراء الثقات، بحيث لا يمكن حسم المسألة بمجرد الالتجاء إلى رأي خبير. (...).
4. إذا كان الخبير متحيزًا أو تكتنفه شبهة التحيز. فالخبراء بشر، غير معصومين من غريزة التحيز والهوى. (...).
5. إذا كان مجال الخبرة علما زائفا. فالخبرة بالوهم ليست خبرة على الإطلاق. (...).
6. إذا كانت الخبرة أو الفتوى غير معاصرة. فالمعرفة تتقدم بسرعة، مما يجعل الكثير من الآراء العلمية عرضة للنسخ أو التعديل خلال سنوات قليلة وربما أشهر. (...).
7. إذا كان الخبير المزعوم مجهولا أو غير محدد. فالكثيرون يدّعون كذبا أن آراءهم مصدّقة من جانب خبراء ثقات أو مؤسسات أو منظمات أو متخصصين أو ... عند ذلك يكون من المحال التحقق مما إذا كانت تلك سلطة على الإطلاق. انتهى.

هذا ويمكن أن نشير إلى أن الكشف عن زيف الاحتجاج بالسلطة، قد يتعدى الكشف عن المغالطة في الجملة والعبارة والنص، ويرتقى إلى أن يكون مشروعًا متكاملًا، ولذلك تسعى الحداثة دائما وأبدا إلى تفتيت سلطة النصوص التاريخية على الوعي المعاصر. وأعني بالنصوص التاريخية تلك النصوص الفلسفية والفقهية والكلامية، التي أنتجت العقول عبر التاريخ، والتي لا يجد العقل المعاصر مناصا من مساءلتها، لأن طبيعة البحث العلمي تقتضي المراجعة والتفنيد والتصويب والتعديل.

مغالطة الحجاج بالاستقراء الناقص

وفيهما يتم التغافل عن بعض أجزاء القضية التي هي موضوع الخلاف، إغفالا جزئيا أو كليا، ويكون هذا التغافل متعمدا في بعض الأحيان ونسيانا أحيانا أخرى. وفي هذه الحالة يكون استقراء الوقائع المكونة للقضية استقراء ناقصا، وبالتالي يكون عرضها مبتورا، لأن تصورها أصلا كان ناقضا أو مُشوّشا. مثال ذلك، تلك الواقعة الحجاجية بين مشركي مكة وبين النبي محمد صلى الله عليه وسلم حول إمكانية البعث أو استحالة الله تعالى، فيحدثنا القرآن عن هذه الواقعة، ويعرضها عرضا دقيقا فيقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ. وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس 77]. فأنت تلاحظ أن منكر البعث في هذه الحالة لم يقم باستقراء شامل وكلي لطبيعة الحياة والموت. ولم ينتبه إلى مظاهر الحياة والموت في واقعه الذي يحياه يوما بعد يوم. ومن هنا تكون لديه ذلك التصور الناقص والمشوّش، الذي حملته على أن يحاجّ باستقراء ناقص. فلا غرابة إذن أن يكون الردّ بالتنبيه إلى طبيعة هذه المغالطة الحجاجية القائم على بتر جزء من القضية، الذي عبر عنه القرآن بالفعل «نسي». ولم يكن الرد من جهة أخرى بذكر الفاعل حقيقة وهو الله تعالى، إذ لو كان ذلك كذلك لبطل الاحتجاج. ولكن كان

بالتنبيه إلى الخالق الأصلي المفترض، الذي عبرت عنه المحاججة بـ «من أنشأها أول مرة»، فكأن المحاججة لا تحاول الإجابة عن السؤال، لأن الإجابة عن السؤال لا معنى له عند المنكر، ولكنها تحيل إلى مستوى آخر من التفكير، وهو التفكير في العلة الأولى، أعني إذا كان هناك اتفاق مسبق وبديهي ومسلم به من قبل طرفي النزاع جميعا على أنه لا مفعول من غير فاعل، ولا معلول من غير علة، و" وراء كل حدث سبب"¹، فالسؤال الجدير بالإجابة عنه لا ينبغي أن يتمحور حول إمكانية البعث من عدمها، أي إعادة الإحياء، ولكن ينبغي أن يتمحور حول طبيعة الإنشاء الأصلي، من حيث لا نزاع حول أنه لا وجود من غير موجد.

وبهذا الرد يتم تعرية مثل هذه المغالطات التي هي اقرب إلى تلاعبات العامة منها إلى تفكير العالم المتفحص، والخبير المتدبر، ولذلك قال صاحب التنوير: "ولما أبطلت شُبهُ المشركين في إشراكهم بعبادة الله، وإحالتهم قدرته على البعث، وتكذيبهم محمدا (ص) في إنبائه بذلك إبطالا كلياً، عطف الكلام إلى جانب تسفيه أقوال جزئية لزعماء المكذبين بالبعث، توبيخاً لهم على وقاحتهم، وكفرهم بنعمة ربهم، وهم رجال من أهل مكة أحسب أنهم كانوا يموهون الدلائل، ويزينون الجدل للناس، ويأتون لهم بأقوال إقناعية جارية على وفق أفهام العامة"².

خاتمة

لم يكن من غرضنا في هذا البحث أن نحصي جميع أشكال المغالطات الحجاجية، وإنما كان غرضنا هو تبيان طبيعتها ودورها في نسيج التواصل اللغوي، والكشف عن آليات اشتغالها.

ويمكن أن نلخص نتائج هذا البحث فيما يلي:

تعتبر المغالطات الحجاجية مظهراً من مظاهر التكوين السيكلوجي والمعرفي لدى الإنسان.

وتعتبر أيضاً المحرك الأول لفعالية الحوار ودوامه، وهي تلعب دوراً مهماً في الارتقاء إلى مستويات عليا من البيان الحجاجي، مع كونها معياراً لفلسفة الاختلاف، كونها ترشد إلى مذاهب الناس وتوجهاتهم وإيديولوجياتهم، وخلفياتهم الاجتماعية والفكرية.

وأهم شيء لفتنا إليه النظر هو الأساس النفسي والعصبي للمغالطة، والأسباب والدواعي التي تدفع بالمتكلم أن يلجأ إليها بوعي أو بغير وعي.

كما سجلنا أن التفكير المنطقي السليم لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من نشاط الإنسان اللغوي، ولا يتم استدعاؤه إلا في الحالات الاستثنائية، وفي أغلب الحالات يحتاج الإنسان بصورة براغماتية بحثية، ولذلك تعتبر اللغة بأساليب تعبيرها الثرية جداً هي الصورة الحقيقية لمنطق الإنسان، الذي هو المنطق الطبيعي. ومن ثم فإن

¹ عمرو شريف: أنا نتحدث عن نفسها، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2، 2014، ص 42.

² الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984، ج23، ص 73.